Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Law

The evolution of women's political rights in the Algerian constitutions

A thesis submitted for obtaining a doctorate (LMD) degree in law

Specialization: constitutional and administrative institutions

student preparation:

Bachar khaled

Supervision of Prof:

Professor Ladghech rahima

Discussion Committee Members:

Name and surname	Academic Rank	University Foundation original	status
Amraoui maria	**Lecturer Professor (a)**	University of Djelfa	president
Ladghech rahima	**professor**	University of Djelfa	supervisor andrapporteur
Benmostafa aissa	**Lecturer Professor (a)**	University of Djelfa	discusser
Sbaa ziane	**Lecturer Professor (a)**	University of Djelfa	discusser
Benmechri abdelhalim	**professor**	University of biskra	discusser
Kadri TOUFIK	**Lecturer Professor (a)**	University of medea	discusser

Academic year 2020-2021

جامعة الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

تطور الحقوق السياسية للمرأة من خلال الدساتير الجزائرية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق
تخصص: المؤسسات الدستورية والإدارية

إعداد الطالب:
بشار خالد

إشراف الأستاذة الدكتورة:
لدغش رحيمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
1. د.عمراوي مارية	أستاذ محاضر –ا-	الجلفة	رئيسا
2. أ.د.لدغش رحيمة	أستاذة التعليم العالي	الجلفة	مشرفا ومقررا
3. أ. سبع زيان	أستاذ محاضر –ا-	الجلفة	ممتحنا
4.د. بن مصطفى عيسى	أستاذ محاضر –ا-	الجلفة	ممتحنا
5.أ.د.بن مشري عبد الحليم	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	ممتحنا
6.د .قادري توفيق	أستاذ محاضر –ا-	المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله والشكر على عونه .. من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر ،... إلى الأستاذة الدكتورة **لدغش رحيمة** ،على ارشاداتها و صبرها.

إلى الأستاذة الدكتورة **لدغش سليمة** ، لمن كانت على حد قول اخوتنا المشارقة "جبل ما يهزك ريح" ، كان لها الفضل الكبير في وصولنا إلى مرحلة العطاء رغم العقبات الكبيرة وقفة الاجلال والتقدير على كل كلمة طيبة ،على العطاء الكبير و العون الذي فتح لنا افاق المعرفة و البحث والاستمرارية ..

و من خلالها إلى كافة أعضاء لجنة التكوين كل بمقامه واسمه

الدكتور أحمد بورزق رئيس المجلس العلمي على المجهودات المبذولة و الأبواب المفتوحة

إلى طاقم الإدارة الجديد لكلية الحقوق بالجلفة على كافة التسهيلات و الجهود المبذولة

إلى الدكتورة **عمراوي ماريا** التي كانت بمثابة الأخت و الصديقة

و إلى اعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه

إهداء

أبى،..... الكريم الذي لم يبخل و المعطي دون أن يسأل

أمى ..... نبراس الحياة

أوطاني الصغيرة : زوجتى ، السند و الملجأ

بنيتي أسونة، من أعادت بسمتي وطموحي وهي عبير الحياة ،إلى الملاك القادم بعد أيام أريام

عائلتي كل باسمه

عائلة عباس و عائلة شهارة

الذي يتغير مقامه.. فأحيانا يكون أبا و أحيانا يكون الابن الصديق بلقاسم زريق

إلى الدكتور عزوزى بن عزوز ، رفيقي وأخي ..... صديقي الدكتور لخضر بلقاق

أستاذي في عالم الكتابة ،صديقي و آخي: الحاج داود نجار ،رئيس مركز الدراسات الاعلامية "الواحة"

كما لا أنسى كل من وقف في طريق نجاحنا، طموحنا، أملنا وبسمتنا، أقول لهم شكرا

لكل هؤلاء أهدى هذا العمل المتواضع

خالد بشار" وليد"

قائمة المختصرات

ط : طبعة

د ط : دون طبعة

دس : دون سنة

ج : جزء

ج ر : جريدة رسمية

ص : صفحة

ع : عدد

P: **page**

Ed : **Edition**

مقدمة

إن مسألة وضعية المرأة في المجتمع ليست قضية مستقلة بحد ذاتها، بل هي عموما جزء لا يتجزأ من قضية تحرر الإنسان بوجه عام، كما أن بلوغ المرأة ما بلغه الرجل على صعيد الواقع والقانون ليس الغاية المنشودة، لأن الهدف الحقيقي والأسمى هو تحسين وضع الاثنين وتحقيق إنسانيتهما، غير أن ما تعرضت له المرأة من ظلم وتمييز على امتداد التاريخ وفي شتى المجالات، جعل قضايا المرأة في العالم اليوم تشكل محوارً استراتيجيا وحقوقيًا متعدد الاهتمامات والطروحات، وصارت تشغل حيزاً من النقاش والجدل في مختلف المجتمعات سواء الغربية صاحبة الفكر المتحضر، أوحتى الشرقية التي يقيد البعض منها من حقوق المرأة باسم الدين والأعراف والتقاليد، إذ لا يمكن أن ينفصل دور المرأة في عصرنا عن المتغيرات التي تحدث في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنّ الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن تقررت وبرزت للوجود في النظام القانوني بعد نضال طويل حتى لا نقول مرير بكيفيات متباينة، لكنها عرفت التكريس الفعلي والحقيقي بظهور أفكار الديمقراطية، ما يعني هنا أن النظام الإسلامي كان سبّاقاً في الاعتراف بالحقوق والحريات البشرية بكيفية عادلة ومتوازنة بين أفراد المجتمع، بالنظر إلى تأخر التشريعات الوضعية عن الإسلام في الاعتراف بمبدأ الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، إذ كان الإسلام السباق في ذلك منذ القرن السابع الميلادي على عكس التشريعات الوضعية، التي لم يكن لها حتى أواخر القرن الثامن عشر أي اعتراف بحقوق المرأة إلا بعد مجيء الثورتين الأمريكية والفرنسية من خلال إعلان الاستقلال الأمريكي الصادر سنة 1776، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة 1789.

بالرجوع إلى التاريخ القديم، والبحث في دور المرأة، نجد أن الحضارة الفرعونية برزت باعتبارها الحضارة التي أعطت المرأة مركزا شرعياً، تعترف به الدولة والأمة وتنال حقوقاً تشبه حقوق الرجل، فلم يقتصر دور المرأة

المصرية القديمة على الميادين الاقتصادية والاجتماعية، بل تعدى الأمر إلى أبعد من ذلك حين تقلدت أمور السياسية في مصر الفرعونية؛ حيث يرى كثير من العلماء المصريات أن للمرأة حقاً في إرث العرش، فالملكة (حتشبوت) حكمت مصر، وكان لها دور مشهور في ميادين الدين والاقتصاد والسياسة وقد كانت مثالاً للحاكمة النموذجية في السياسة الداخلية والخارجية[1]، وعلى الرغم من أن الرومان كانوا مجتمعا ذا حضارة مرموقة، و مصدرا هاما للنظم القانونية السائدة، إلا أن وضع المرأة كان أشبه بوضع الرقيق، ولم تحصل على أي احترام ولم يعدوها مساوية للرجل من حيث القيمة االنسانية، وتعتبر أدنى من الرجل وهي متاع مملوك للرجل.

إن الحقوق السياسية باعتبارها تلك الحقوق التي لها ارتباطا وثيقا بمشاركة الفرد في تسيير أمور الدولة، أصبحت هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية السياسية ووحدها الحقوق السياسية التي تمكن الفرد من المشاركة في الحكم وتسيير الدولة، لكن وجب الإشارة، إلى البدايات المتأخرة للاهتمام بالمرأة التي لم تظهر أولى بوادر تحريرها إلا مع أواخر العصور الوسطى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، حيث تعالت الأصوات بضرورة تحملها جانبًا من المسؤولية في المجال السياسي، إلا أن ذلك كان دون جدوى، ومع بداية القرن السابع عشر بدأت فكرة الدفاع عن حقوق المرأة تلوح في الأفق، وذلك بفضل جهود وتضحيات العديد من الناشطين، كان لجهود الحركات النسوية مع مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في جلب الاهتمام الدولي لقضايا المرأة والمواضيع المتصلة بها، مما أدى إلى صدور العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية حقوق المرأة بصفة عامة وحقوقها السياسية بصفة خاصة وعقد العديد من المؤتمرات، التي أكدت كلها على ضرورة منح النساء الحق في تسيير الشؤون العامة للبلاد

[1] تيسير فتوح حجة، حقوق المرأة في الشريعة الاسلامية و المواثيق الدولية، دراسة مقارنة، مركز إعلام حقوق الإنسان و الديمقراطية، ط1 ، فلسطين ، 2009، ص 14

وصنع. وتعتبر هذه الآليات بمثابة الأرضية التي تنطلق منها مختلف الدول، ومرجعيتها الأساسية لحماية كافة حقوق المرأة السياسية.

اهتمام المجتمع الدولي بحقوق المرأة خاصة السياسية منها، كان نتيجتة إشراف منظمة الأمم المتحدة على ابرام العديد من المواثيق الدولية المهتمة بحقوق المرأة السياسية –سواء كانت مدرجة في شكل اتفاقيات عامة أو أفرد لها مواثيق خاصة بها– تلزم الدول الموقعة عليها احترام ما جاء فيها، ليس هذا فقط، بل حظيت قضية الحقوق السياسية للمرأة بالاهتمام على المستوى الإقليمي، فتكاتفت الجهود وأصدرت هي الأخرى مواثيق جعلت من بين أهدافها تمتع المرأة بحقوقها السياسية فتكون هي والرجل سواء.ذلك أن إمكانية النهوض الحضاري لأي مجتمع من المجتمعات مرتبطة بمدى اتساع مساحة الحقوق والحريات، بما فيها تمتع المرأة بحقوقها على الصعيدين النظري والواقعي، لما يحمله من دلالات واقعية على مدى النهوض الحضاري والعقلانية السائدة في المجتمع.

إن الدستور بالإضافة إلى تنظيمه للمواضيع الأساسية في الدولة فإنه يتولى أيضا تنظيم موضوع الحقوق والحريات الفردية سواء كانت شخصية، سياسية ،اجتماعية واقتصادية، فمن أجل احترام هذه الحقوق والحريات لابد من أن يتم النص عليها في صلب الدساتير، فالدستور هو خير ضامن لهذه الحقوق لأن النص عليها يضمن لنا عدم تجاوز السلطات الموجودة في الدولة لهذه النصوص على اعتبار أنها نصوص دستورية والنصوص الدستورية تتميز بالسمو والعلو على غيرها من القوانين الأخرى، ولذلك فإنّ مسؤولية حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن تتباين في دساتير الدول بناءا على النظام الدستوري السائد في الدولة، غير أنّ معظم الدساتير أو كلها تتجه إلى حماية هذه الحقوق والحريات والنص عليها وتعدادها.

لقد ارتبط الاهتمام بقضية حقوق المرأة بشكل عام والحقوق السياسية بالجهود التي أخذت تبذلها الشعوب من أجل التغيير والتقدم الاجتماعي، حيث

عرفت معظم دول العالم تحولات هامة واصلاحات في هذا الشأن، استطاعت المرأة من خلالها تحقيق قفزة نوعية وذلك في إطار موجات الانتقال الديمقراطي، ويرجع ذلك لتظافر عوامل عدة على رأسها إصدار النصوص القانونية المتعلقة بٌإقرار المساواة بين الجنسين، على غرار مدى أهمية اشراك المرأة في عملية التغيير والتنمية الشاملة و بناء مجتمع ديمقراطي.

لم تكن الجزائر الاستثناء الحاصل مما يحدث دوليا، كما لم تكن المرأة الجزائرية خارج نطاق ما يحدث من تطورات، بل كانت ضمن التحديات التي واجهت بلدها في مختلف الفترات التاريخية، وعانت تماما مما عاناه أي مواطن جزائري وكانت شريكة للرجل في كل المناسبات، ولعل ثورة التحرير ومقاومة المستعمر هي أبرز المحطات التي واجهت الجزائر، ومن خلالها كانت المرأة حاضرة كفاعل أساسي في ثورة التحريـــر الكـــبرى مناضـــلة ومسعفة ومسبلة وفدائية، رغم هذا يرى البعض أنها كانت شبه غائبة أومغيبة من تحمل المسؤولية في الحركة الوطنية، وظلَّ دورها محصورا وضيقا حتى بعد الاستقلال، رغم نضالاتها في بداياته عبر الجمعيات النسوية واعتراف النصوص القانونية لجبهة التحرير الوطنية بمكانة المرأة كطرف مهم في معادلة التحرير ، لكن هذا الغياب كانت له تفسيراته ومبرراته ذلك أن وضع المرأة في عموم المجتمعات مرتبط أساسا بتقاليد وأعراف المجتمع الذي تعيش فيه وإن كانت الدراسات تختلف حول أزمة المشاركة السياسية و مكمن الخلل في عدم مشاركة المرأة سياسيا لذلك كانت الحركات النسوية تركز على هذه المجتمعات عبر الضغط على الانظمة من أجل التمكين لها قانونيا.

حاولت الجزائر منذ فجر الاستقلال التأسيس لدستور ينظم شكل الدولة، ويؤسس للمنظومة القانونية والدولة الحديثة، فعرفت أول دستور سنة 1963، لم تدم طويلا لتنتظر الجزائر سنوات حتى دستور 1976، ولأن الدساتير في عرف التعديل تواكب التغييرات الحاصلة وتكيفها عرفت الجزائر بعد سنوات دستور

1989 الذي انتقل من نظام الحزب الواحد إلى التعددية و أسس للنظام جديد ، سرعان ما عرف تعديلات جوهرية بدستور 1996 الذي لم يسلم هو الآخر من التعديلات المتعاقبة اهمها 2008، 2016 وصولا إلى 2020، ومست هذه الدساتير بمنظومة الحقوق والحريات عموما وعلى اعتبار المرأة فاعلا هامة، كانت التعديلات مست الحقوق السياسية للمرأة خصوصا ماتعلق منها بحق الترشح جاء موضوعنا للبحث عن مجال الحقوق السياسية للمرأة الموسوم بعنوان " **تطور الحقوق السياسية للمرأة من خلال الدساتير الجزائرية**"، وسنركز من خلال دراستنا له على حق الترشح الذي عرف تغييرات وتعديلات جوهرية عبر الدساتير الجزائرية انتقلت من فكرة المساواة والاعتراف بحق المرأة وصولا إلى فكرة التمييز الايجابي التي أخذت بإقرارها دستوريا منعرجا في الحقوق السياسية للمرأة وصفت بالترقية بين الرافض لها و بين المؤيد لها، كما نتجت عنه مشاركة سياسية ملفتة للمرأة بعد تفعيل القوانين العضوية الخاص بنظام ما يعرف بالكوتا، إلى جانب هذا الحق سنعرج على باقي الحقوق السياسية المتمثلة في حق الانتخاب وتولي الوظائف العامة.

الإشكالية:

لما كانت حماية الحقوق والحريات المعترف بها في العهود والاتفاقيات الدولية ضمن النص الدستوري والتشريعات الداخلية، من أهم الضمانات القانونية والسياسية التي تضمن عدم المساس بها وتطبيقها بما في ذلك الحقوق السياسية كان المجتمع الدولي من خلال معظم الإعلانات والعهود الدولية ينادي بضرورة تكريس الحقوق والحريات الفردية بمقتضى النص الدستوري، وضمن هذا السياق القانوني كان التساؤل الجوهري عن وضعية الحقوق السياسية للمرأة ومكانتها في ظل الدساتير الجزائرية بتعديلاتها المتعاقبة، باعتبار الحق السياسي في منظومة حقوق الإنسان هو أم الحقوق من خلاله يشارك الأفراد في إدارة نظام الحكم و تسيير شؤون البلاد ومن خلالها يمكن التعرف على باقي الحقوق، يعني أن

مشاركة المرأة سياسيا مرتبط بمدى الاعتراف لها بهاته الحقوق ضمن أعلى وثيقة قانونية في الدولة.

- **كيف عالجت الدساتير الجزائرية بتعديلاتها المتعاقبة الحقوق السياسية للمرأة ؟**

هذا التساؤل يقود إلى مجموعة أسئلة تتمحور فيما هي :

- ✓ ما مفهوم الحقوق السياسية للمرأة؟
- ✓ ماهي المرجعيات التي اعتمدها المؤسس الدستوري في الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة ؟
- ✓ وما هي أهم ضمانات المرأة في ممارسة حقوقها السياسية؟.

أهمية الموضوع :

يكتسي الموضوع أهميته في كونه يتعلق بحقوق وحريات المواطنين الأمر الذي يجعله في مقدمة المواضيع التي تفرض على كل باحث أومهتم في هذا الشأن أن يدلي بدلوه لعله في ذلك يشخص خطأ أو نقص ما أو يثير انتباه المشرع لنقطة معينة تتعلق بهذا الموضوع ، فيكون بذلك قد ساهم في إيضاح فكرة أو لفت نظر المشرع الدستوري لأمر توجب معالجته مستقبلا.

إضافة أن قضايا المرأة صارت من بين أهم المواضيع ُإثارة للجدل، ومن هنا كان البحث عن وضعية الحقوق السياسية للمرأة عبر الدساتير أمرا جوهريا من أجل معرفة قناعات المؤسس الدستوري حين الاعتراف بالمرأة أو عكس ذلك، خصوصا أنها صارت ورقة ضغط تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع الدولي على البلدان من منطلق فكرة عالمية حقوق الإنسان،و تتبع التطور القانوني و التمكين السياسي يكشف عن مدى تقدم الدولة و نظرتها إلى الحقو عامة والحقوق السياسية خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار الموضوع من ذاتية إلى موضوعية :

تندرج ضمن الأسباب الذاتية هو اهتمامي بموضوع الحقوق والحريات عامة، ورغبة ذاتية نحو البحث ضمن الوثائق القانونية لتنظيم الحقوق، إضافة إلى البحث عن قناعات المؤسس الدستوري في توجهاته بعد كل تعديل دستوري.

أما الأسباب الموضوعية فتتركز أساسا حول أهمية الموضوع المثير كل مرة للجدل ،وفي كل مناسبة يعرف فيها الدستور الجزائري تعديلا، إضافة إلى التخصص الأكاديمي الذي يفرض عليا محاولة الالمام بمثل هذه المواضيع المتعلقة بمحوري التعديلات الدستورية و الحقوق عموما.

إلى جانب معرفة تطور الحقوق السياسية للمرأة عموما، والحقوق السياسية للمرأة في الجزائر على وجه الخصوص لما تؤديه من نتائج إيجابية مثل رفع مستوى التمثيل والوعي السياسي في أوساط المجتمع الجزائري وترقية الآليات التي تحفز من مشاركتها السياسية، بالإضافة إلى أن الحديث عن حقوق المرأة السياسية يطرح مجموعة من التحديات محليا ودوليا.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع تم اتباع :

المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل لمختلف التعديلات التي عرفتها الدساتير الجزائرية والنصوص التشريعية بالتوازي مع المنهج الاسترادادي التاريخي، حيث يعتمد هذا المنهج علي استرداد التاريخ أو الماضي واكتشاف حلول للمشاكل الجارية علي ضوء ما تم في الماضي، ويعتمد كثيرا علي جمع المعلومات التاريخية ونقدها وتحليلها الذي كان ظاهرا باعتبار أن الحديث منصب على تطور تاريخي للحقوق السياسية للدساتير الجزائرية منذ أول دستور وصولا

إلى آخر تعديل فلا يمكن فهم الظاهرة بمعزل عن جذورها التاريخية والمنهج الاسترادادي التاريخي لا يكتف بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك.

صعوبات الدراسة :

لا تخلو أي دراسة من صعوبات تعترض الباحث، و أهم الصعوبات التي اعترضتنا تمثلت في نقص المراجع المتخصصة و المقصود هنا بالمؤلفات، مع توفر المراجع العامة، ما زاد هذا صعوبة هو تزامن بداية جمع المراجع والتحرير مع صعوبة التنقل إلى بعض الجامعات بسبب أزمة كورونا، ما أثر على الجانب النفسي أكثر.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم الدراسة مستظهرين الجانب التاريخي في تطور السياسي للمرأة واسقاطا لعنوان الدراسة، اعتمدنا بابين :

جاء الباب الاول بعنوان: **الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر (المرجعيات والتكريس الدستوري)**

تناولت في فصله الأول إطارا مفاهيميا أبرزنا فيه الاطار التأصيلي للحقوق السياسية للمرأة وبدايات التمكين الدولي، مقسما إلى مبحثين، أولهما مفاهيمي للحقوق السياسية للمرأة ومبحث ثاني لبدايات التمكين الدولي، بدءا من الشريعة الاسلامية كمررجعية ثم الاتفاقيات الدولية، فيما جاء الفصل الثاني مركزا على بدايات الحقوق السياسية في الجزائر من خلال دساتيرها بعنوان: بدايات الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر (الاعتراف الدستوري وتكريس مبدأ المساواة)، مقسما الى مبحثين، مبحثا في الدساتير المعروفة بدساتير النام الأحادي ، ومبحث عن دساتير النظام التعددي بتقسيم تاريخي تميز بالمساواة وصولا الى دستور

2008 أين تناولنا ظروف التديل وبداية المرحلة الثانية من تطور الحقوق السياسية للمرأة.

في الباب الثاني الموسوم بـــ: **ترقية الحقوق السياسية للمرأة فـــي الجزائر وضمانات الـــممارسة**، نتتبع من خلاله المرحلة الثانية للحقوق السياسية للمرأة و توجه المؤسس الدستوري، في الفصل الأول : مرحلة ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر دستوريا. الذي تناولنا من خلاله في المبحث الأول بداية التكريس الحقيقي لترقية الحقوق السياسية للمرأة عبر نظام الكوتا، وصولا في المبحث الثاني إلى مرحلة التناصف عبر تعديلين دستوريين 2016و 2020.

ولأنه لا معنى للحقوق دون ضمانات تحمي ممارستها كان لزاما البحث عن الضمانات التي وفرتها دساتير الجزائر في فصل ثاني بعنوان الحقوق السياسية للمرأة (ضمانات الممارسة)، بمبحثين تناولنا فيها الأسس ومبحث ثان جوهر الرقابة والمتمثل في الرقابة الدستورية التي عرفت تطورا وتغييرات عبر الدساتير المتعاقبة.

الخاتمة

شكلت الحقوق السياسية للمرأة واحدة من بين أهم النقاشات خصوصا في السنوات الأخيرة، بعدما عرفت الاهتمام الدولي بداية القرن العشرين وتجسدت في اتفاقيات دولية وإعلانات تضمنت الاعتراف بحقوقها، مطالبة الدول بضرورة الإعتراف بها من خلال النصوص الدستورية، هذا الاهتمام لم يكن إلا نتيجة مطالبات و نضالات الحركات النسوية بعدما عانت المرأة في العالم الغربي الكثير من الإقصاء والإضطهاد، لكن وجب من باب احترام التطور التاريخي ضرورة القول أن الاسلام يعد مرجعية حقيقية في تكريم المرأة، فقد منح المرأة حقوقا وألزمها بواجبات أسوة بالرجل، ومن أهم هذه الحقوق التي منحتها الشريعة الإسلامية للمرأة الحقوق السياسية والتي لم تمنحها لها الديانات والحضارات السابقة ذلك رغم الاختلاف في نظرة العمل السياسي وخصوصيته في الاسلام عكس الغرب.

إن الحقوق السياسية حق رئيسي من حقوق الإنسان في حد ذاته، حق يتيح إعمال حقوق كثيرة أخرى من حقوق الإنسان إعمالاً تاماً، وهو يؤدي دوراً مهماً في تحديد التمييز ومعالجته إذ يساعد على ضمان مراعاة آراء جميع أفراد المجتمع ومصالحهم في التشريعات والسياسات وغيرها من أشكال صنع القرارات العامة، وفي الجزائر من خلال ما رأينا، تشكل مسألة تحقيق المساواة إحدى الأولويات التي كفلتها الدساتير من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز من أي نوع كان، و الدليل هو ذلك الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة في الجزائر منذ من أول وثيقة دستورية وهو دستور1963.

إن المشرع الجزائري أقر بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ضمن المنظومة التشريعية الوطنية، وكان ذلك من خلال الدستور والقوانين الأخرى وذلك تجسيدا لما تضمنته المواثيق الدولية ، إن من بين أهم ما يمنح كضمان للحقوق السياسية دستوريا هو التزام الدول بما فيها الجزائر على وضعها صلب الدستور

والتشريعات الوطنية، وهذا فعلا ما ترجمته الدساتير حيث نجد أن كلا من دستور 1963 ودستور سنة 1976 اللذان عرفتهما الجزائر في ظل الاشتراكية أقر بالحقوق المتساوية بين الجنسين ولا سيما الحقوق السياسية.

ترجم دستور 1976 ذلك في المادة 39 المساواة في الحقوق بين كل المواطنين، إذ نصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على أن "تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان و المواطن وكل المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات"، و رغم المواد التي تضمنها والفكر الذي تبناه يظل يحتوي على نصوص مجردة وجامدة، لأن المرأة لم تسجل في وقته مشاركة فعالة في الحياة السياسية مع وجود المادة 44 التي نص عليها الدستور "على أن وظائف الدولة و المؤسسات التابعة متاحة لكل المواطنين و هي في متناولهم بالتساوي، وإن كان هذا الدستور قد أكد مرة أخرى على بيان دور المرأة في مشاركتها في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية

إن تكريس الدستور 1989 لفكرة المساواة جسد المادة 28 التي نصت "على أن المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن التذ رع بأي تمييز بسبب المولد أو الع رق أو الجنس أو الرأي أو .إلخ "، مع الإشارة إلى ضمان المؤسسات لهذه المساواة بإزالة ما يحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية ... إلخ، وتكريس فكرة دولة القانون من خلال مبدأ المساواة أمام القانون لجميع المواطنين

لقد تنوعت الآليات المحلية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسية بين الآليات السياسية والقانونية والمؤسساتية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية. فبالنسبة للآليات الاقتصادية، سعت الجزائر في دستور 1996 إلى تضمين المرأة في القوى العاملة ودمجها في أجهزة وهياكل الدولة التربوية والصحية والأمنية والقضائية، كما شجعت النساء على اقتحام مجال الأعمال الحرة والمتاجرة.

تتجه الكثير من الدول بالمبادرة باتجاه الإصلاح السياسي قصد إحداث التغيير الذي يقف على رأس مطالبه إدماج المرأة في صناعة القرار السياسي، وإنهاء

حالة التهميش والإقصاء، تحقيقا لمبدأ المواطنة المتساوية، أوزيادة مكانتها السياسية ونسبة مشاركتها لهذا لقد دخلت الجزائر بإقرار التعديل الدستوري سنة 2008 مرحلة جديدة في نظرتها للحقوق السياسية للمرأة، فالمؤسس الدستوري الذي انتهج في كافة الدساتير والتعديلات السابقة مبدأ المساواة في الحقوق، بين الجنسين مقرا بذلك بالحقوق السياسية للمرأة، انتقل من المساواة إلى الترقية بل ذهب أبعد من ذلك حين انتقل بالمساواة كمبدأ إلى هدف أقر بألياته في النص الدستوري، وذلك من خلال دعوة المرأة للمشاركة السياسية وضمان نصيبها من خلال ما يعرف بنظام الكوتا "، وتواصلت تعديلات الدستور الجزائري وصولا إلى 2020 حيث جاء محافظا على ذات المكتسبات و على ذات النصوص لكن بصدور الأمر 01/21 تغيرت النظرة لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث اعتمد هذا الأخير لأول مبدأ المناصفة في قائمة الترشح مع أفضلية للمرأة في حالة تساوي مرشحين، في وقت اعتمد على نظام القائمة المفتوحة ملغيا بذلك التمثيل النسبي ما يعتبر الغاءا للقانون 03/12 المحدد لكيفيات وشروط توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، وبعيدا عن لغة التفاؤل التي أظهرتها السلطة قبيل الانتخابات بشأن تمثيل المرأة في البرلمان عكست تشريعيات 2021 وجها مخالفا حيث عفت نسبة المراة في البرلمان الجديد سقوطا حرة مقارنة مع التشريعيات السابقة التي اعتمدت على نظام التمثيل النسبي.

النتائج :

من خلال النظرة الفاحصة للتطور الذي عرفته الحقوق السياسية للمرأة وهو محتوى دراستنا يمكن القول :

- يجب التفريق بين الحقوق السياسية كحقوق تمنحها النصوص القانونية وبين المشاركة السياسية التي هي استعمال تلك الحقوق من أجل المشاركة في تسيير وادارة النظام، أواستعمال تلك الحقوق، فالاعتراف بالحقوق السياسية هو أمر قانوني تمنحه القوانين وتحمي ممارستها وما

يلاحظ أن الجزائر منذ بداية دساتيرها اعترفت بالحقوق السياسية للمرأة ولم يمنعها أي نص قانوني مثلما حرمت بعض الدول المرأة بنص صريح، وقد ساوت الدساتير الجزائرية بينها وبين بالرجل واعتبارهما كاملي الأهلية، غير أن هذا الاعتراف بالمساواة حال دون مشاركتها لأسباب اجتماعية تتعلق بنظرة المجتمع و العادات والتقاليد.

- منذ أول دستور وصولا إلى التعديلات المتعاقبة كان مبدأ المساواة هو الركيزة في ممارسة الحقوق السياسية.
- انتقلت الجزائر من **مبدأ المساوة كمبدأ إلى المساواة كهدف**، بمعنى تحقيقه فعليا من خلال آليات دستورية وقانونية وحدث هذا الانتقال و التطور منذ التعديل الدستوري و هي المرحلة يُعبر عنها بمرحلة الترقية أين تدخل المؤسس الدستوري لتمكين المرأة سياسيا.
- ان كان البعض يرى في تعديل 2008 والقوانين العضوية المجسدة للتعديلات تطورا للحقوق السياسية للمرأة فنعتقد أنه تفعيل للمشاركة السياسية لسببين أن تطور الحقوق السياسية للمرأة بالرجوع الى الحقوق المنبثقة من الاتفاقيات الدولية كان معترفا بها في الدساتير الجزائرية، والمؤسس الدستوري لم يمنع المرأة بالعكس بل اعتبرها مواطنة تماما مثلها مثل الرجل، ولم يكون هناك منعا للحقوق بنص صريح، أما السبب الثاني أن المشرع وقع في اشكالية دستورية ثانية من خلال تعديلاته وهو خرق مبدأ المساواة .
- لقد كان لتعديل 2008 مبرراته الواقعية، مفادها، نقص المشاركة السياسية للمرأة سواء بالعزوف عن الادلاء بأصواتهن أوالترشح للانتخابات خطرا كبيرا على الديمقراطية كون الانتخابات بهذه الصورة لا تعبر عن الارادة الحقيقة للشعب، ومحصلة هذا الضعف العديد من العوامل المتفاعلة والمتداخلة سواء كانت سياسية، اجتماعية أو ثقافية وأمام هذه المحدودية في التمثيل النسائي على مستوى المجالس المنتخبة، رغم اعتراف

الدستور بالحقوق والحريات السياسية وبمساواة الرجل والمرآة في ممارستها تبنت الجزائر نظام الكوتا النسائية.

- كانت البداية الفعلية للترقية سنة 2012 رغم أن دستور 2008 كان قد نص عليها مشيرا إلى صدور قانون عضوي يحدد كيفيات تتوسيع التمثيل، والآلية التي تجسد التوجه نحو الترقية، سواء تعلق الامر في القائمة أو بإدراجها ضمن تأسيس الأحزاب،
- صدور القانون 03/12 ترجم فعليا نية المؤسس الدستوري نحو فرض تمثيل المرأة وتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة وهو ما نتج عنه زيادة في تواجد المرأة ضمن هذه المجالس.
- تمكنت المرأة من خلال هذا القانون من زيادة تمثيلها في المجالس المنتخبة واحتلت الجزائر الريادة في التمثيل النسوي، رغم الانتقادات الموجهة للقانون، ومحاولة تفسيره على انه استغلال سياسي، لكن تجربته أبانت عن فعاليته في اقتحام المرأة البرلمان و أظهر ان لها من القدرات السياسية ما يجعلها تستحق هذا التمثيل .
- جاء تعديل 2016 مضيفا نية المؤسس الدستوري الى المزيد من فتح الفرص امام المرأة والعمل على تحقيق مساواتة فعلية معتبرا أن الدولة تهدف الى تحقيق المناصفة في عالم الشغل بين الجنسين .
- بتعديل الدستور سنة 2020 نتيجة حراك سلمي كانت له وقعا كبيرا، وبعد وعود بالتغيير فحافظ في مواده على ترقية المرأة .
- لكن بصدور الأمر 01/21 تعددت الأحكام على توجهات المؤسس الدستوري من خلال تفسير المادة 59 من دستور 2020 التي حافظت على ذات الصياغة لكن وفي انتظار صدور قانون يحدد الكيفيات وشروط توسيع حظوظ المرأة، أو بقاء العمل بالقانون السابق مثلما حدث بعد تعديل 2016 ، جاء الأمر 01/21 بنظام انتخابي جديد ألغى من خلاله العمل بالقانون العضوي 03/12.

- من خلال قراءة لهذا الأمر هناك حماية لحق الترشح بالمناصفة لكنه ألغى حق المرأة في التمثيل النسبي.
- لقد انتقلت المرأة من التعديل الدستوري 2008 إلى دستور 2020 من ضمان نسبة في الترشح إلى المناصفة في قوائم الترشح، لكن لم يظهر أي استناد قانوني لمبدأ المناصفة في هذا الأمر بعد إلغاء المجلس الدستوري لاستناد المشروع على المادة 68 المتعلقة بالمتصفة في حق الترشح.
- لقد كان مبرر لجنة صياغة القانون 01/21 تعذر تطبيق القانون 03/12 المتضمن أيضا تحديد نسبة المرأة في توزيع المقاعد، بتغير النظام الانتخابي من القائمة المغلقة الى المفتوحة، ومادام توسيع التمثيل أو نظام التمثيل النسبي يعني تخصيص نسبة للمرأة في في توزيع المقاعد، كان من الأجدر إلغاء القانون العضوي 03/12 صراحة ضمن الأمر 01/12 وهو ما لم يتم الإشارة اليه.
- تطور الحقوق السياسية للمرأة شهد منحى تصاعدي من المساواة، الى الترقية عن طريق تدخل المؤسس الدستوري الذي أراد تحقيق هذه المساواة وحماية المرأة.
- عكست نتائج الانتخابات التشريعية سقوطا حرا في تمثيل المرأة في البرلمان مقارنة مع الانتخابات التشريعية السابقة التي اعتمدت فيها أحكام القانون 03/12، بل أن الملاحظ على النسبة قاربت انتخابات 2007 التي لم يتبنى حينها المؤسس الدستوري نظام الكوتا ما يعني أن الفضل في زيادة التمثيل كان اعتماد نظام الكوتا النسائية، ما يعني ضرورة البحث عن الأسباب من وراء هذا السقوط الحر، و لما كان نظام الكوتا النسائية فقهيا يعد نظاما مؤقتا من أجل القضاء على المعيقات الاجتماعية وعلى الصورة النمطية، يطرح التساؤل هل استبعاد نظام الكوتا جاء من منطلق تقني بعد اعتماد النظام الانتخابي المبني على القائمة المفتوحة أم

من قناعة قانونية من أجل فتح المجال للمرأة من أجل إثبات ذاتها دون الاتكال على الكوتا، وهل عدم استقرار نسب التمثيل ناتج عن معيقات اجتماعية أم سياسية وهذا ما يحتاج دراسات سوسيولوجية حول السلوك الانتخابي.

- رغم أن النتائج الأخيرة للانتخابات التشريعية فقدت من خلالها المرأة مكانة كبيرة في المجالس المنتخبة، إلا أنه بالنظر إلى الحقوق السياسية الأخرى فقد اكتسبت حماية أكبر ومجالا أكبر في المشاركة من خلال ترشيح نفسها باعتماد مبدأ المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، إضافة إلى عنصر الأفضلية في حالة التساوي بين مرشحين ما يعني أن المؤسس الدستوري حافظ على تصاعد في الحقوق السياسية للمرأة وإن فقدت التمثيل فقد اكتسبت مساحة أوسع في الترشيح.

الاقتراحات:

– اعداد دراسات حول السلوك الانتخابي للبحث عن قابلية المنتخب لترشح المرأة.

–الابقاء على نظام الكوتا باعتباره مرحلة مؤقتة للقضاء على المعوقات الاجتماعية ، اذا أرادت الجزائر الحفاظ على التمثيل النسبي

– على المرأة عدم الاتكال على نظام الكوتا، والعمل لضمان جدارتها وكفاءتها عن طريق الانضمام الى العمل السياسي اكثر، بكافة الوسائل الممكنة للحفاظ على مكانتها

قائمة المصادر
والمراجع

أولا :المصادر:

- القرآن الكريم
- **النصوص القانونية :**

1- دستور 1963الجريدة الرسمية، عدد 64 الصادرة في 10سبتمبر 1963

2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976 الجريدة الرسمية رقم 94 بتاريخ 1976/11/24

3- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 المنشور بالجريدة الرسمية رقم 09 بتاريخ 1989/03/01.

4- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 منشور بالجريدة الرسمية رقم 76 بتاريخ 1996/12/08 .

5- القانون رقم 08–19 مؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري.

6- القانون 16 / 01 ليوم 06 مارس 2016، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 14، يوم 7 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري

7- دستور 2020، الجريدة الرسمية رقم 80، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020

8- القانون العضوي رقم 18–16، مؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018، يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، الجريدة الرسمية رقم 54 مؤرخة في 05 سبتمبر سنة 2018

9- الأمر 01/21 المؤوخ 26 رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

10- الجريدة الرسمية رقم 42 مؤرخة في 30 يونيو سنة 2019. النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 المعدل والمتمم

11- رأي المجلس الدستوري رقم 08/01 ر.ت د/م د 30 المؤرخ في 7 نوفمبر 2008 يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري،
12- قانون 80-08 المؤرخ في 25اكتو بر 1980 يتضمن قانون الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 28أكتوبر 1980
13- القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة
14- القانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات / الجريدة الرسمية العدد 50
15- القرار رقم 16/ق. م د/ 21 مؤرخ في 10 مارس 2021 يتعلق بماقبة دستورية الامر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات
16- المرسوم الرئاسي رقم 67/89 المؤرخ في 16 ماي 1989 يتضمن انضمام الجزائر الى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية جريدة رسمية 11 المؤرخة في 26 فبراير 1997.

ثانيا : المراجع

- الكتب:

-الكتب باللغة العربية :

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني،، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
2- ابتسام سامي حميد، الدور البرلماني للمرأة، دار العربي، د ط، القاهرة، 2015.
3- إبراهيم درويش، القانون الدستوري، دار النهضة العربية، ط4، القاهرة، 2004.
4- ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوريتحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف،د ط، الإسكندرية، 2000 .

5- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط 3، القاهرة، 1968.

6- أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، ط2، القاهرة، 2000.

7- اسحاق ابراهيم منصور، نظريتا القانون والحق وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، ا لجزائر، 1990.

8- اسمهان قصور، المرأة وحقوقها السياسية في الفقه الإسلامي، جسور للنشر والتوزيع،ط 1، الجزائر، 2012.

9- اعمر يحياوي، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة، د ط، الجزائر، 2001.

10- باعزيز علي الفكي، الـــمواطنة والـــمـــساواة في الحقوق السياسية بين الفقه الإسلامي و التشريعات الوضعية، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، د ط، الخرطوم، 2011.

11- بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1990.

12- بن رحو سهام، التمكين السياسي للمرأة الجزائرية، دراسة في الأطر النظرية و الميدانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نسخة الكترونية، برلين، 2018.

13- حافظ علوان، النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحد الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.

14- حسن غازي، الوجيز في حقوق الإنسان و حرياته الأساسية. مكتبة دار الثقافة، ط2، عمان، د س.

15- حسن مصطفى البحري، القضاء الدستوري دراسة مقارنة، ط1 دون دار ومكان نشر ، 2017.

16- حسنى قمر، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، دار الكتب القانونية،د ط، الإسكندرية، 2006.

17- خالد مصطفى فهمي، حقوق المرأة، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، د ط، مصر، 2007.

18- خالد نونوحي، الجامع لمبادئ وقواعد القضاء الدستوري المغربي من خلال قرارات الغرفة الدستورية(1963–1994) والمجلس الدستوري (1994–2015)، مطبعة الأمنية،د ط، الرباط، 2015.

19- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا، دار الفكر الجامعي، د ط، مصر، 2006.

20- راحيل محمد غرابية، الحقوق والحربات السياسية في الشريعة الإسلامية، دار المنار للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2000.

21- رائد صالح أحمد قنديل، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، دط، القاهرة، 2010.

22- رجب كريم عبد اللاه، المدخل للعلوم القانونية، نظرية الحق، الجزء الثاني، دط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016.

23- زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1994.

24- ساجر ناصر حمد الجبوري، حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 2005.

25- سالم البهنساوي، مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية، دار القلم، دط، الكويت، د س.

26- سامح فوزي، المواطنة، سلسلة تعليم حقوق الإنسان"10"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007..

27- ستينا لارسرود، وريتا تافرون، "النظم الانتخابية ونظام الكوتا" الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة"، ترجمة عماد يوسف، مركز تصميم من أجل المساواة د ط، دون مكان نشر،2007.

28- سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات، ضمانات حريتها ونزاهتها، دراسة مقارنة، دار دجلة، عمان، ط1، 2009.

29- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2005.

30- عاطف صليبيا، دور القضاءء الدستوري في إرساء دولة القانون، المؤسسة الحديثة للكتاب،د ط، لبنان، 2001.

31- عبد الحميد الأنصاري، الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، د ط، القاهرة، 1970.

32- عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، منشأة المعارف،د ط، الإسكندرية، 1976.

33- عبد العالي الديربي، الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية حقوق الإنسان دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القومية، دط، القاهرة، 2011.

34- عبد الغني بسيوني عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع المعدني، د ط، القاهرة، 2004.

35- عبد المجيد زعلاني، المدخل لدراسة القانون النظرية العامة للحق، دار الهومة، د ط، الجزائر، 2011.

36- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، بيروت، 1974.

37- عبدو سعد، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، د ط، بيروت، 2005.

38- عزت هبة رؤوف، المرأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، دط، فريجينيا الولايات المتحدة الأمريكية، 1995.
39- عصام الدبس، النظم السياسة، أسس التنظيم السياسي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
40- عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2،بيروت، 1989.
41- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة، د ط، عمان،2010.
42- عمار عباس، تأملات حول مسار الاصلاحات الدستورية في الجزائر، دار الخلدونية، د ط، الجزائر، 2015.
43- فوزي أو صديق، دراسات دستورية والعولمة، الجزائر نموذجا، دار الفرقان، الطبعة الثانية،الجزائر، .2000.
44- فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر،1993.
45- كمال شطاب، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود، دار الخلدونية للنشر، د ط، الجزائر،2005.
46- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة، د ط، الجزائر، 2001.
47- محمد أحمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دار النهضة العربية، د ط، القاهرة، 2007.
48- محمد المساوي، حقوق الانسان و الحريات العامة بين القانون الدولي والتشريعات العامة، دار العرفان، د ط، المغرب، 2016.
49- محمد الهذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط4، لبنان، 2002

50- محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، مطبعة السعادة، د ط، مصر، 1973.

51- محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية، دار النهضة العربية، ط4، القاهرة، 2004.

52- محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،د ط، بيروت، 1985.

53- محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري السياسي، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية،2005.

54- محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، دار الشروق، دط، القاهرة، 2003.

55- مريد يوسف الكلاب، معجم المصطلحات السياسية والدستورية،، المركز القومي للإصدارات القانونية، دط، القاهرة، 2018.

56- مصطفى فهمي، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الاسلامية والتشريع الوضعي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، د ط، الاسكندرية، مصر، 2007.

57- موسى بودهان، الدساتير الجزائرية مع تعديلات نوفمبر 2008، كليك للنشر، ط1، الجزائر 2008.

58- مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد و أثره على الحقوق السياسية للمواطن، دراسة تحليلية مقارنة، مطبعة سيما السليمانية،ط 1،العراق، 2007.

59- مين عاطف صليبا، دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون، المؤسسة الحديثة للكتاب، دط، لبنان،2002.

60- نبيل ابراهيم سعد، الــمدخل الى القانون، نظرية الحق، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، بيروت، 2010.

61- نسيمة جلاخ، الحماية الدولية لحقوق المرأة في المواثيق الدولية،دار النهضة العربية،د ط، القاهرة،،2016.

62- نعيم عطية، النظرية العامة للحريات الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، د ط، القاهرة، د س.

63- نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،د ط، بيروت،، 2006.

64- نورة يحياوي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي و القانون الداخلي.، دار هومه للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2004.

65- وسن حميد رشيد، الضمانات الدستورية للحقوق والحريات في الدستور العراقي لعام 2005،مجلة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 21،العدد 3، 2013.

66- يحيي بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2001.

الكتب باللغة بالفرنسية :

1. SAADI Nouredine, La femme et la loi en Algérie, Ed ,Bouchéne, Alger, 1991

2. Maurice Duverger، les partis politiques، librairie Armand، Clin، 1969.

3. André horio، droit constitutionnel et institutions politiques، édition Montchrestien، Paris.

4. Gaouti Mekamcha، La reconnaissance constitutionnelle des libertés publiques et leur protection، revue Algérienne S.G.E.P

5. Georges Burdeau، Français Hamon Michel Troper، droits constitutionnel، L.G.D.J، Paris، 25ème édition، 1979

الأطروحات والمذكرات الجامعية:

1- جمال بن سالم، القضاء الدستوري في الدول المغاربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق نجامعة الجزائر 1، 2014–2015.

2- نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون، (غير منشورة) كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010.

3- نسيمة مغرابي، الحقوق السياسية للمرأة في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس منذ عام 2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2018–2019.

4- أحمد كريوعات، حماية المجلس الدستوري للحقوق والحريات الأساسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الانسان والحريات العامة، (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

5- بابا مروان، الرقابة الدستورية في الدساتير المغاربية (تونس– الجزائر – المغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، (غير منشورة) كلية الحقوق جامعة الجزائر1، 2015–2016.

6- بوقطوف خميسي، التزامات دول شمال إفريقيا بالنصوص الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010–2011.

7- بولقناطر عادل، ترقية وحماية حقوق المرأة الافريقية في القانون الدولي الافريقي بين النظرية والتطبيق (فعالية وواقع)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010-2011.

8- بومعزة فاطمة، الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

9- جوهرة حويش، التعديلات الدستورية في الجزائر بين ثوابت الجمود و دواعي التغيير، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيتسير في القانون الدستوري،كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2013/2014

10- حافظي سعاد، الضمانات القانونية لتطبيق القواعد الدستورية بين النص والواقع، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون العام، جامعة تلمسان،2015/2016.

11- حسام محمود صالح عواد، الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2017.

12- شاشوا نور الدين، الحقوق السياسية والمدنية وحمايتها في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007.

13- ضياء الدين سعيد المدهون، الرقابة القضائية على دستورية القوانين " دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر وفلسطين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الدولة، (غير منشورة) أكاديمية الإدارة والسياسة

للدراسات العليا، برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى، غزة فلسطين، 2014.

14- طالبي سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقيات حقوق الانسان، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2000/1999.

15- عباسي سهام، ضمانات و آليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية و المنظومة التشريعية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص قانون دستوري، جامعة باتنة، 2014/2013.

16- عمر فرحاتي، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005.

17- فاطنة ديب، الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الداخلي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون العام المعمق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 –2015.

18- فريدي محمد، الحق في تولية الوظائف العامة تولية المرأة للقضاء*، دراسة مقارنة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص حقوق الانسان، كلية الحقوق جامعة وهران، الجزائر، 2011–2012.

19- لحول سعاد، دور الإخطار في تحقيق فعالية الرقابة السياسية على دستورية القوانين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون دستوري، (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

20- لوافي سعيد، الحماية الدستورية للحقوق السياسية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2009/2008.

21- محرز مبروكة، المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دستوري،كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

22- محمد طيب دهيمي، تمثيل المرأة في البرلمان –دراسة قانونية لنظام الكوتا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2015/2014.

23- ميلود ذبيح، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة باتنة،2006.

المقالات والمداخلات:

1- ابرادشة فريد، قراءة تحليلية مقارنة في التعديل الدستوري الجزائري ل: 06 مارس 2016 " إصلاح واقعي أم تكيّف استراتيجي مع التغيرات الدولية المعاصرة"، مجلة جيل الدراسات المقارنة، مركز جيل للبحث العلمي، العدد 8، طرابلس، 2017.

2- محمد الناصر بوغزالة، دوافع التعديل الدستوري، مجلة العلوم القانونية و السياسية،المجلد 7، العدد 3

3- نرجس صفو، المشاركة السياسية للمرآة بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 18 أبريل 2017.

4- أمينة طواولة، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات الدستورية، المجلد الأول، العدد 02،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

5- أوصديق فوزي، تطور المركز القانوني للمرأة في الجزائر على ضوء الاتفاقيات الدولية مجلة الدراسات قانونية، المجلد 02 العدد 04.

6- أوصديق فوزي، تطور المركز القانوني للمرأة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، العدد 04، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2009.

7- برازة وهيبة، إخطار البرلمانيين للمجلس الدستوري في الجزائر: مكسب العدالة الدستورية منقوص الفعالية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة– بجاية، المجلد 17، العدد 01، 2018.

8- بوعزارة محمد، المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية والدولية، الندوة الإقليمية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، الحوار، أبريل 2017.

9- بومدين محمد، آليات رقابة المطابقة التي يمارسها المجلس الدستوري طبقا للتعديل الدستوري 2016، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة أحمد دراية – أدرار،المجلد 18، العدد 04، سنة 2019.

10- جلول شيتور، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، بسكرة، مارس، 2008.

11- حسام الدين على مجيد، زالة سعيد يحي الخطاط، نظام الكوتا بوصفه مدخلا لبناء المجتمع، دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية، مجلة العلوم االسياسية، جامعة بغداد، العدد 55، العراق، 2018.

12- حمدان رمضان محمد، ثقافة المواطنة في المجتمع العراقي المعاصر، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، كتاب أعمال ملتقى التربية على

المواطنة وحقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس بيروت، 2018.

13- حمودي محمد، ماينو جيلالي، أحكام معالجة ونظر المجلس الدستوري الجزائري لدعوى الدفع بعدم الدستورية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة – المجلد 05 – العدد 01، الجزائر، 2020..

14- حنان قده، فايزة جروني، إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام الجهات القضائية الجزائية في الجزائر، جامعة الوادي، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020.

15- حوالف حليمة، زاير إلهام، الرقابة الدستورية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة بين النظام الدستوري الجزائري والمصري، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، 2019.

16- حورية لشهب، الرقابة السياسية على دستورية القوانين، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، بسكرة، مارس 2008.

17- دندن جمال الدين، نظام الحصة كآلية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ا لمجلد07، العدد 06، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2018.

18- رشا رضوان عبد الحي، المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات، كتاب أعمال ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس بيروت، 2018.

19- رشيدة العام، الرقابة السياسية على دستورية القوانين، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، بسكرة، مارس 2008.

20- رمضان تيسمبال، ترقية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في الجزائر: إشكالات قانونية وديمقراطية، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، العدد 13، ديسمبر 2012.

21- رمضاني فاطمة الزهراء، نظام المناصفة في الجزائر لدعم المساواة في المشاركة السياسية للمراة أم للتمييز بينها وبين الرجل، مجلة المجلس الدستوري العدد 05، 2015.

22- سحر جبار يعقوب، حق المشاركة السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر: العدد 1، 2011.

23- سعيد أوصيف، آثار التأسيس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد السابع، العدد 01، ماي 2020.

24- سفيان كانوني، المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة بين آليات التمكين السياسي وفعالية العضوية،المشاركة الجزائرية للمرأة الجزائرية، أشغال الندوة العلمية، 15 مارس 2016 .

25- شورش حسن عمر، لطيف مصطفى أمين، الموازنة بين اثر الحكم بعدم الدستورية والحقوق المكتسبة –دراسة تحليلية مقارنة – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة طاهر مولاي سعيدة، المجلد 03، العدد 01، 2020.

26- ضريف قدور، بوقرن توفيق، التعديل الدستوري في الجزائر بين هيمنة السلطة التنفيذية ومحدودية دور السلطة التشريعية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد الخامس، العدد الأول، مارس2020 .

27- عادل عبد الله، العدالة الدستورية في النظام القانوني الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس2008.

28- عبد الغاني بوالكور نظام الكوطة كآلية لتكريس دور المرأة سياسيا. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة الصديق بن يحي، جيجيل، العدد 01 الجزء 2، خاص بأشغال الملتقى الدولي الثاني الموسوم ب" المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعيات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة، الجزائر، 2016.

29- عبد القادر بوارس،التمييز الإيجابي للمرأة كضمان للتمكين في الحياة السياسية دارسة في الواقع والأفاق، مجلة أبحاث قانونية وسياسية،جامعة جيجل، عدد خاص.2017

30- عبد القادر بوراس، لخضر تاج، الدفع بعدم الدستورية في الدستور الجزائري: بين المكاسب والآفاق – مقارنة بالتجربة الفرنسية –، مجلة أبحاث قانونية وسياسية،جامعة جيجل، العدد ا06، جوان 2018.

31- عبلة حماني، فؤاد حدبي، حقوق الإنسان في الجزائر بين النص الدستوري والتطبيق العملي، مجلة جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 27، بيروت، 2018.

32- عزيزي جلال، دور نظام الكوتا في توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، العدد 01 الجزء 2، خاص بأشغال الملتقى الدولي الثاني الموسوم ب" المركز القانوني والسياسي للمرأة في التشريعيات المغاربية في ظل التعديلات المستحدثة، الجزائر، 2016.

33- عمار عباس، قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008، مجلة ادارة،المدرسة الوطنية للإدارة المجلد 18، العدد 02، 2009،.

34- عمار عباس، دستور 1963دراسة لإجراءات الإعداد والمضمون، مداخلة في الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي 3 و 4 ديسمبر 2016، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسلن، مداخلة منشورة.

35- عموري محمد رسيم، الرقابة الإلزامية في القضاء الدستوري المغاربي (الجزائر، المغرب)، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، لمجلد 05، العدد 03، 2020.

36- قزلان سليمة، أبرز الملامح الاساسية لآلية الدفع بعدم الدستورية في ظل المراجعة الدستورية الأخيرة لسنة 0162(دراسة مقارنة. فرنسا نموذجا)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية،جامعة يوسف بن خدة الجزائر، لمجلد رقم 54، العدد 01، مارس 2017.

37- لحبيب بلية، نظام الكوتا السياسية النسائية في الجزائر بين حجج المؤيدين وانتقادات المتحفظين، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد02، 2007

38- محمد غربي، واقع المرأة الجزائرية ودورها في الفترة الاستعمارية (1830م–1962م)، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، مركز جيل للبحث العلمي،العدد 73، لبنان، 2021.

39- محمد لمين لعجال أعجال، حدود الرقابة الدستورية: مقاربة في النظم المقارنة، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، بسكرة، مارس 2008.

40- مخلوف ناجح، فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي، افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 3، العدد 4. 2018

41- المرأة في البرلمان، مجلة مجلس الأمة، عدد 50، جانفي 2012

42- مسعود شيهوب، المجلس الدستوري الجزائري (تشكيلته ووظائفه)، مجلة النائب، عدد، 02، 2000

43- معنصر مسعودة، فاعلية الإسهامات السوسيوثقافية للمرأة الجزائرية وتقييمها، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 73، مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس، 2021 .

44- موسى مصطفى شحادة، مبدأ المساواة أمام تولي الوظائف العامة وتطبيقاته في أحكام القضاء الإداري، دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، العدد 16، 2002.

45- نهال حاشي، علاقة النظام الانتخابي بالنظام السياسي، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة الجزائر، العدد 02، 2014

46- نوري مزرة، المجلس الدستوري بين النظرية والتطبيق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية، الجزء 36، عدد 04، 1990.

47- يوسف ميهوب، حق تمكين المرأة من تقلد مناصب المسؤولية في الدولة:استغلال سياسي أم قناعة حقوقية –دراسة مقارنة، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، المجلد 1، العدد 2، جامعة مستغانم، 2017.

المحاضرات :

1- حمدوش رياض، محاضرات مقياس حقوق الانسان، المحاضرة الخامسة، حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية، كلية الحقوق قسنطينة، منشورة،د س.

2- رضا الشلالي، محاضرات في مقياس مدخل للعلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018/2017 .

التقارير والوثائق:

1- جولي لينعتون وآخرون، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، برنامج الامم المتحدة الانمائي، المعهد الديمقراطي للشؤون الوطنية، 2011.

2- عايدة أبوراس، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا، تقرير منشور، الدوحة، قطر.

3- المعهد الدولي للأمم المتحدة للبحوث والتدريب في مجال النهوض بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، "تقرير حول النوع الاجتماعي والسياسة في تونس"، 2009.

4- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، ماي 2012،

5- وزارة المجاهدين، وثائق مؤتمر الصومام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996

المواقع الالكترونية:

1- معتز بالله عثمان، الأبعاد القانونية للمواطنة وعلاقتها بحقوق الإنسان، موقع دراسات في حقوق الانسان، الرابط: https://hrightsstudies.sis.gov.eg تاريخ الاطلاع 2020/11/13 على الساعة 21و 45 .

2- إلهام بوثلجي، نساء البرلمان.. سقوط حرّ، موقع الشروق اليومي الجزائرية، تاريخ الاطلاع 01 جويلية 2021 على الساعة 7 و 30

3- أحمد زايد، المواطنة وحقوق الإنسان، موقع دراسات في حقوق الانسان، الرابط :https://hrightsstudies.sis.gov.eg تاريخ الاطلاع 2020/11/13 على الساعة 21و 10.

4- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، «مفاهيم المشاركة السياسية»، على الموقع الالكتروني: http://www.rdflwomen.org تم التصفح بتاريخ: 2020/10/12

5- تطبيقات نظام الكوتا، دراسة منشورة، على الموقع https://nazra.org/ تاريخ الاطلاع 2021/05/16 على الساعة 20/14

6- تطبيقات نظام الكوتا، دراسة منشورة، على الموقع https://nazra.org/ تاريخ الاطلاع 2021/05/16 على الساعة 20/14

7- جورج جبور، المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية، 2006، الموقع الالكتروني، مركز الدراسات، الرابط الالكتروني : www.amangordan.org تاريخ الاطلاع 2020/10/01 على الساعة 10 و 20 دقيقة .

8- حسام الدين إسلام، برلمان الجزائر.. تمثيل النساء يتراجع والمتهم قانون الانتخاب، الأناضول، على الموقع www.aa.com.tr/ar تاريخ الإطلاع 01 جويلية 2021 على الساعة 6 و 30.

9- طالب فيصل، الجزائر مصنفة 22 عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، جريدة أخر ساعة الجزائرية، تاريخ النشر 14-05-2012

10- علي ياحي، المناصفة في الترشح بين الرجال والنساء تثير جدلا في الجزائر، جريدة انبيندت عربية، على الرابط https://www.independentarabia.com/ تاريخ الاطلاع 2021/03/21 على الساعة 00 و 15

11- موقع اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب على الرابط: https://www.achpr.org تاريخ الاطلاع 2020/11/01 على الساعة 10 و 30

12- رشيد الإدريسي، الحقوق والحريات الأساسية في للدساتير المغاربية، المغرب- الجزائر- موريتانيا، مقالة منشورة، على الرابط www.startimes.com تاريخ الاطلاع : 2020/09/21 على الساعة 14 و 30

فهرس المحتويات

شكر	
اهداء	
مقدمة	01
الباب الأول : الحقوق السياسية للمرأة فـــي الجزائر (المرجعية و التكريس الدستوري)	
تمهيد	11
الفصل الأول :الإطار الـــمفاهيمي والتأصيلي للحقوق السياسية للمرأة	
تمهيد	14
الـــمبحث الأول : مدلول الحقوق السياسية للمرأة	16
الـــمطلب الأول:مفهوم الحقوق السياسية	16
الفرع الأول:تعريف الحق و السياسة	17
الفرع الثاني:تعريف الحقوق السياسية ومكانتها	19
الـــمطلب الثاني:أنواع الحقوق السياسية	24
الفرع الأول :حق الترشح كحق من الحقوق السياسية	24
الفرع الثاني:حق الانتخاب (التصويت)	28
الفرع الثالث:حق تولي الوظائف العامة كحق من الحقوق السياسية	32
المطلب الثالث :الحقـــوق السياســـية للمـــرأة بـــين (الأســـس القانونيـــة والمعوقات)	29
الفرع الأول :أسس تمتع المرآة بالحقوق السياسية	34
الفرع الثاني:أزمة الحقوق السياسية للمرأة (معوقات قانونية أم اجتماعية)	36
المبحث الثاني : الحقوق السياسية للمـــرأة(المرجعيـــة و بـــدايات التمكـــين الدولي)	45

المطلب الأول :الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام	46
الفرع الأول :الاتجاه المؤيد للمشاركة السياسية للمرأة	48
الفرع الثاني: الاتجاه الرافض للمشاركة السياسية للمرأة	52
المطلب الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في نصوص المواثيق الدولية	54
الفرع الأول:الحقوق السياسية في المواثيق العالمية	55
الفرع الثاني :الحقوق السياسية للمرأة في المواثيق الاقليمية العامة	61
المطلب الثالث :الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية الخاصة	67
الفرع الأول:الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق المرأة السياسية 1952	68
الفرع الثاني :اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979	69
الفصل الثاني: بدايات الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر (الاعتراف الدستوري وتكريس مبدأ المساواة)	
تمهيد	75
المبحث الأول: الدساتير في ظل النظام الأحادي (حقوق سياسية مقيدة ومساواة بين الجنسين)	78
المطلب الأول :صورة المرأة بعد الاستقلال (نضال من أجل مكانة سياسية)	79
الفرع الأول :نضج سياسي ومشاركة في مقاومة المستعمر	80
الفرع الثاني :اعتراف قانوني	83
المطلب الثاني :بدايات الدساتير الجزائرية بعد الاستقلال ومكانة الحقوق السياسية للمرأة	84
الفرع الأول :مكانة الحقوق المدنية والسياسية في دستور 1963	85
الفرع الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في دستور 1963	89
المطلب الثالث : دستور 1976 (تأكيد المساواة)	92
الفرع الأول :وضعية الحقوق المدنية والسياسية في دستور 1976	93
الفرع الثاني :الحقوق السياسية للمرأة في دستور 1976	95
المبحث الثاني :الدساتير في ظل التعددية (تجسيد وتوسع الحقوق السياسية	101

للمرأة)	
المطلب الأول : دستور 1989 (مسار جديد و تجسيد للمساواة بين المـــرأة والرجل)	102
الفرع الأول :منظومة الحقوق في دستور 1989	103
الفرع الثاني :المساواة في الحقوق دون تمييز في دستور 1989	104
المطلب الثاني :حقوق المرأة السياسية من خلال دستور 1996	107
المطلب الثالث :المنعرج الجديد لمسار الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر في 2008	110
(الظروف و الدوافع)	
الفرع الأول:الظروف الخارجية تعديل دستور 2008	111
الفرع الثاني:استغلال سياسي ،ضرورة تشريعية أم مكانة فرضتها المرأة	113
الباب الثاني : **ترقيةالحقوق السياسية للمرأة فـــي الجزائر وضمانات الـــممارسة**	
تمهيد	120
الفصل الأول : مرحلة ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر دستوريا.	
تمهيد	125
المبحث الأول: نظام الكوتا كوجه وألية لترقيه الحقوق السياسية للمرأة فـــي الجزائر	128
المطلب الأول:الإطار التأصيلي لنظام الكوتا النسائية	129
الفرع الأول:البدايات الأولى لنظام الكوتا النسائية.	129
الفرع الثاني:مفهوم نظام الكوتا النسائية	131
المطلب الثاني : تطبيقات نظام الكوتا النسائية	133
المطلب الثالث:تطبيقات نظام الكوتا في الجزائر من خلال القانون 03/12	136
الفرع الأول :كيفيات توسيع حظوظ المرأة في القانون 03/12	137
الفرع الثاني : نظام الكوتا بين مؤيد ومعارض	143
المبحث الثاني : مرحلة التناصف كغاية جديدة للمؤسس الدستوري	149
المطلب الأول:التعديل الدستوري 2016 والسعي نحو التناصف بين الجنسين	150

في سوق الشغل
الفرع الأول :التعديل الدستوري 2016 (حفاظ على مكتسبات) 151
الفرع الثاني :التناصف عنوان مرحلة جديدة لتطور الحقوق السياسية للمرأة 152
المطلب الثاني:تأكيد على ترقية حقوق المرأة السياسية في دستور 2020 153
المطلب الثالث :الأمر 01/21، الاستغناء عن التمثيل النسبي والمناصفة في قائمة الترشح (استعجال تشريعي أم قناعة قانونية؟) 155
الفرع الأول :المناصفة في قوائم الترشح(ترقية وجدل) 156
الفرع الثاني:الغاء التمثيل النسبي بتغيير النظام الانتخابي (بقاء الهدف وتغيير الآلية) 158
الفصل الثاني : الحقوق السياسية للمرأة (ضمانات الممارسة) 167
خاتمة 207
قائمة المراجع 215
فهرس المحتويات

ملخص الدراسة:

شكلت الحقوق السياسية للمرأة، واحدة من بين أهم النقاشات خصوصا في السنوات الأخيرة، بعدما عرفت الاهتمام الدولي بداية القرن العشرين وتجسدت في اتفاقيات دولية وإعلانات تضمنت الاعتراف بحقوقها، مطالبة الدول بضرورة الإعتراف بها من خلال النصوص الدستورية، لهذا تتجه الكثير من الدول بالمبادرة باتجاه الإصلاح السياسي قصد إحداث التغيير الذي يقف على رأس مطالبه إدماج المرأة في صناعة القرار السياسي، وإنهاء حالة التهميش والإقصاء، تحقيقا لمبدأ المواطنة المتساوية، أوزيادة مكانتها السياسية ونسبة مشاركتها، لهذا أولت الجزائر اهتماما بالغا بالمرأة عبر دساتيرها المتعاقبة منذ أول دستور وصولا إلى التعديل الدستوري سنة 2008 الذي شكل مرحلة جديدة كرستها الدساتير التي تلته بما فيها دستور2020 و الأمر 01/21 المتعلق بقانون الانتخابات، فالمؤسس الدستوري الذي انتهج في كافة الدساتير والتعديلات السابقة مبدأ المساواة في الحقوق، بين الجنسين مقرا بذلك بالحقوق السياسية للمرأة انتقل من المساواة إلى الترقية بل ذهب أبعد من ذلك حين انتقل بالمساواة كمبدأ إلى هدف أقر بأليات في النص الدستوري والقوانين العضوية ، بتبنيه نظام الكوتا تارة ،ومبدأ المناصفة خصوصا فيما تعلق في حق الترشح تارة أخرى.

تأتي الدراسة لتبيان الحقوق السياسية للمرأة من خلال الدساتير الجزائرية مبرزة مكانة الحقوق السياسية للمراة عبر تعديلاتها المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية : الحقوق السياسية، المرأة، الدستور ، الجزائر.

Abstract

The political rights of women constituted one of the most important debates, especially in recent years, after they gained international attention at the beginning of the twentieth century and were embodied in international agreements and declarations that included recognition of their rights. In order to bring about change, which stands at the top of its demands, the inclusion of women in political decision-making, and the end of the state of marginalization and exclusion, in order to achieve the principle of equal citizenship, or to increase their political standing and the rate of participation. It formed a new stage enshrined in the constitutions that followed it, including the 2020 Constitution and Ordinance 01/21 related to the electoral law. The constitutional founder who, in all previous constitutions and amendments, followed the principle of equality of rights between the sexes, recognizing the political rights of women, moved from equality to promotion and even went further than that. When he moved equality as a principle into a goal, he recognized its mechanisms in the constitutional text and organic laws, by adopting a system Sometimes the quota, and the principle of parity, especially with regard to the right to run for office, at other times.to the right to run for candidacy at other times.

The study comes to show the political rights of women through the Algerian constitutions, highlighting the status of women's political rights through their successive amendments.

Keywords: political rights, women, constitution, Algeria,

Resume

Les droits politiques des femmes ont constitué l'un des débats les plus importants, surtout ces dernières années, après avoir attiré l'attention internationale au début du XXe siècle et ont été incorporés dans des accords et des déclarations internationaux qui comprenaient la reconnaissance de leurs droits. changement, qui figure en tête de ses revendications, l'inclusion des femmes dans la prise de décision politique, et la fin de l'état de marginalisation et d'exclusion, afin d'atteindre le principe de l'égalité des citoyens, ou d'accroître leur position politique et la Il a constitué une nouvelle étape inscrite dans les constitutions qui lui ont succédé, notamment la Constitution de 2020 et l'Ordonnance 01/21 relative à la loi électorale.Le fondateur constitutionnel qui, dans toutes les constitutions et amendements antérieurs, a suivi le principe d'égalité des droits entre les sexes, reconnaissant les droits politiques des femmes, est passé de l'égalité à la promotion et est même allé plus loin. Lorsqu'il a fait de l'égalité comme principe un but, il en a reconnu les mécanismes dans le texte constitutionnel et les lois organiques, en adoptant une système Parfois le quota, et le principe de parité, notamment en ce qui concerne le droit de se présenter aux élections, à d'autres moments.

L'étude vient montrer les droits politiques des femmes à travers les constitutions algériennes, mettant en lumière le statut des droits politiques des femmes à travers leurs amendements successifs.

Mots clés : droits politiques, femmes, constitution, Algérie